

الهيئة العامة للتأمين الإجتماعي

**البيانات المالية الموحدة
31 ديسمبر 2020**

البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020

الصفحة	المحتويات
2 - 1	تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة أعضاء مجلس الإدارة
	البيانات المالية الموحدة
3	بيان صافي الموجودات الموحد
4	بيان التغيرات في صافي الموجودات الموحد
5	بيان التدفقات النقدية الموحد
50 - 6	إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

تقرير مدققي الحسابات المستقلين

إلى
السادة أعضاء مجلس الإدارة
الهيئة العامة للتأمين الإجتماعي
المنامة - مملكة البحرين

تقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة

الرأي

لقد دققنا البيانات المالية الموحدة المرفقة للهيئة العامة للتأمين الإجتماعي ("الهيئة") والشركات التابعة لها ("المجموعة") والتي تتكون من بيان صافي الموجودات الموحد كما في 31 ديسمبر 2020، وبيان التغيرات في صافي الموجودات الموحد وبيان التدفقات النقدية الموحد للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات التي تتكون من ملخص السياسات المحاسبية الهامة والمعلومات الإيضاحية الأخرى.

برأينا، أن البيانات المالية الموحدة المرفقة تظهر بصورة عادلة، من جميع الجوانب الجوهرية، المركز المالي الموحد للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2020، وأداءها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وذلك وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

أساس الرأي

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. إن مسؤولياتنا وفق هذه المعايير مشروحة بمزيد من التفصيل في قسم "مسؤولية المدققين عن تدقيق البيانات المالية الموحدة" من تقريرنا هذا. نحن مستقلون عن المجموعة وفقاً لمدونة قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين التابعة لمجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية)، ووفقاً للمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بتدقيقنا للبيانات المالية الموحدة في مملكة البحرين، وقد استوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى طبقاً لهذه المتطلبات وللمدونة المذكورة. إننا نعتقد أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير أساس للرأي الذي توصلنا إليه.

تأكيد موضوع – تقرير المنشأة

نلفت الانتباه إلى إيضاح رقم (1) حول البيانات المالية الموحدة والذي يوضح أن هذه البيانات المالية تشمل البيانات الموحدة لصافي الموجودات، وبيان التغيرات في صافي الموجودات، وبيان التدفقات النقدية لصناديق التقاعد التي تدار من قبل الهيئة، وتستنني الأنشطة الأخرى ذات العلاقة بالضمان الاجتماعي والصناديق، عدا صناديق التقاعد، التي تدار من قبل الهيئة. إن رأينا المهني غير معدل بهذا الخصوص.

تأكيد موضوع – العجز الإكتواري غير الممول

نلفت الانتباه إلى إيضاح رقم (2) حول البيانات المالية الموحدة والذي يشير إلى العجز الإكتواري غير الممول كما في 31 ديسمبر 2020 والذي بلغ 9,370 مليون دينار بحريني (2019: 14,353 مليون دينار بحريني). إن رأينا المهني غير معدل بهذا الخصوص.

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة أعضاء مجلس إدارة الهيئة العامة للتأمين الإجتماعي (بتبع)

مسئولية مجلس الإدارة عن البيانات المالية الموحدة

إن مجلس إدارة الهيئة مسنول عن إعداد البيانات المالية الموحدة وعرضها بشكل عادل وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، وعن نظام الرقابة الداخلي الذي يراه مجلس الإدارة ضرورياً لإعداد البيانات المالية الموحدة بصورة عادلة وخالية من أية معلومات جوهرية خاطئة، سواء كانت ناتجة عن احتيال أو خطأ.

وعند إعداد البيانات المالية الموحدة؛ فإن مجلس الإدارة مسنولاً عن تقييم قدرة المجموعة على العمل كمنشأة مستمرة، والإفصاح، كلما كان ذلك ضرورياً، عن الأمور المتعلقة بفرضية الاستمرارية، واستخدامها كأساس محاسبي، إلا إذا كان مجلس الإدارة ينوي تصفية المجموعة أو إيقاف أعمالها، أو ليس لديه بديل واقعي إلا القيام بذلك.

مسئولية المدققين عن تدقيق البيانات المالية الموحدة

إن أهدافنا تتمثل في الحصول على تأكيد معقول من خلو البيانات المالية الموحدة ككل من أية معلومات جوهرية خاطئة، سواء كانت ناتجة عن احتيال أو خطأ، وإصدار تقرير المدققين الذي يتضمن رأينا. يعتبر التأكيد المعقول مستوى عال من التأكيد، ولكنه ليس ضماناً بأن التدقيق الذي يتم وفقاً لمعايير التدقيق الدولية سيكشف دائماً عن المعلومات الجوهرية الخاطئة عند وجودها. يمكن أن تتجم المعلومات الخاطئة من الاحتيال أو الخطأ، وتعتبر جوهرية إذا كان من المتوقع أن تؤثر، بصورة فردية أو مجتمعة، على القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل مستخدمي البيانات المالية الموحدة.

كجزء من أعمال التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، إننا نمارس التقديرات المهنية ونحافظ على منهج الشك المهني في جميع مراحل التدقيق. كما نقوم بالآتي:

- تحديد وتقييم مخاطر المعلومات الجوهرية الخاطئة في البيانات المالية الموحدة، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وتصميم والقيام بإجراءات التدقيق التي تستجيب لتلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتوفير أساساً لرأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف معلومات جوهرية خاطئة ناتجة عن الاحتيال أعلى من عدم اكتشاف معلومات جوهرية خاطئة ناتجة عن الخطأ، كون الاحتيال قد ينطوي على التواطؤ، أو التزوير، أو الحذف المتعمد، أو التحريف، أو تجاوز نظم الرقابة الداخلية.
- الحصول على فهم لنظم الرقابة الداخلية ذات الصلة بالتدقيق من أجل تصميم إجراءات تدقيق مناسبة في ظل الظروف القائمة، وليس لغرض إبداء الرأي حول مدى فاعلية نظم الرقابة الداخلية للمجموعة.
- تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة، ومعقولة التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قام بها مجلس الإدارة.
- الوصول إلى استنتاج حول مدى ملائمة استخدام مجلس الإدارة الأساس المحاسبي لفرضية الاستمرارية، واستناداً إلى أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، فيما إذا كان هناك عدم تيقن جوهرية مرتبط بأحداث أو ظروف يمكن أن تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة المجموعة على العمل كمنشأة مستمرة. وإذا توصلنا لمثل هذا الاستنتاج، فإنه يتوجب علينا لفت الانتباه في تقريرنا هذا إلى الإفصاحات ذات العلاقة في البيانات المالية الموحدة، أو إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية، يتوجب علينا تعديل رأينا المهني. تستند استنتاجاتنا على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ هذا التقرير، مع ذلك فإنه يمكن للأحداث أو الظروف المستقبلية أن تدفع المجموعة للتوقف عن العمل كمنشأة مستمرة.
- تقييم العرض العام وهيكل ومحتوى البيانات المالية الموحدة، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت البيانات المالية الموحدة تمثل المعاملات والأحداث الأساسية بطريقة تحقق عرضاً عادلاً.
- الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للشركات أو الأنشطة التجارية ضمن المجموعة بغرض إبداء الرأي حول البيانات المالية الموحدة. نحن مسنولون عن التوجيه والإشراف وأداء أعمال تدقيق المجموعة، ومسئولون حصراً فيما يخص رأينا هذا.

إننا نتواصل مع مجلس الإدارة فيما يخص، من بين أمور أخرى، نطاق التدقيق، وتوقيت أعماله المخطط لها، والنقاط المهمة التي برزت أثناء أعمال التدقيق، بما في ذلك أوجه القصور الهامة، إن وجدت، في نظم الرقابة الداخلية.

كي بي ام جي


كي بي ام جي فخرو
رقم قيد الشريك 83
8 يونيو 2021

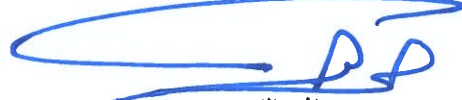
الهيئة العامة للتأمين الإجتماعي

بيان صافي الموجودات الموحد
كما في 31 ديسمبر 2020

1 يناير 2019 بالآلاف الدنانير البحرينية	31 ديسمبر 2019 بالآلاف الدنانير البحرينية	31 ديسمبر 2020 بالآلاف الدنانير البحرينية	إيضاح
			الموجودات
552,307	575,865	448,992	10 أرصدة وودائع لدى البنوك
169,643	164,552	166,200	11 ذمم اشتراكات التأمين الإجتماعي المدينة مزايا التأمين الإجتماعي:
56,256	47,874	42,131	12 أرصدة الخدمة السابقة والإفترضية
21,403	17,097	13,313	13 قروض المشتركين في نظام التقاعد
181,318	181,171	172,628	14 قروض استبدال المعاش
1,906,925	2,131,382	2,105,644	15 استثمارات في أوراق مالية
260,231	263,194	215,286	16 استثمارات عقارية
49,069	49,389	50,896	17 ذمم مدينة أخرى ومصروفات مدفوعة مقدماً
2,520	6,131	5,450	18 الممتلكات والمعدات والأثاث
3,199,672	3,436,655	3,220,540	مجموع الموجودات
			المطلوبات
71,270	97,224	84,636	19 مصروفات مستحقة ومطلوبات أخرى
71,270	97,224	84,636	مجموع المطلوبات
3,128,402	3,339,431	3,135,904	صافي الموجودات
			تتمثل في:
3,124,010	3,333,982	3,129,191	30 حقوق المشتركين
4,392	5,449	6,713	حصص غير مسيطرة
3,128,402	3,339,431	3,135,904	

اعتمدت البيانات المالية الموحدة من قبل مجلس الإدارة في 8 يونيو 2021 ووقعها بالنيابة عنه:


إيمان مصطفى المرابطي
الرئيس التنفيذي


محمود هاشم الكوهجي
رئيس مجلس الإدارة


تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 41 جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية الموحدة.

الهيئة العامة للتأمين الإجتماعي

بيان التغيرات في صافي الموجودات الموحد
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020

2019 بالآلاف الدنانير البحرينية	2020 بالآلاف الدنانير البحرينية	ايضاح
499,679	349,532	20
8,713	8,110	21
508,392	357,642	
(717,958)	(686,422)	22
(6,647)	(4,941)	11
(216,213)	(333,721)	
441,397	145,286	23
(14,155)	(15,092)	27
211,029	(203,527)	
209,972	(204,791)	صافي التغير في صافي الموجودات العائد إلى: حقوق المشتركين حصص غير مسيطرة
1,057	1,264	
211,029	(203,527)	صافي الموجودات كما في 31 ديسمبر
3,128,402	3,339,431	صافي الموجودات في 1 يناير
3,339,431	3,135,904	صافي الموجودات كما في 31 ديسمبر


إيمان مصطفى المرابطي
الرئيس التنفيذي


محمود هاشم الكوهجي
رئيس مجلس الإدارة

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 41 جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية الموحدة.

الهيئة العامة للتأمين الإجتماعي

بيان التدفقات النقدية الموحد للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020

2019 بآلاف الدينانير البحرينية	2020 بآلاف الدينانير البحرينية	ايضاح
211,029	(203,527)	الأنشطة التشغيلية
1,232	879	التغير في صافي الموجودات
602	962	تعديلات:
		استهلاك
		مزايا التأمين الاجتماعي مشطوبة بسبب الوفاة
6,745	5,378	مخصص انخفاض القيمة على اشتراكات التأمين الاجتماعي
(338,148)	(105,713)	وإيجارات مدينة
(40,873)	(35,203)	صافي التغير في القيمة العادلة لاستثمارات في أوراق مالية
(54,227)	(44,941)	دخل ارباح الأسهم
(3,908)	(3,127)	دخل الفوائد
3,054	550	إيرادات الاستثمارات العقارية
		إضافات لأعمال قيد التنفيذ
(214,494)	(384,742)	التغير في صافي الموجودات قبل التغيرات في رأس المال العامل
5,091	(1,648)	ذمم اشتراكات التأمين الاجتماعي المدينة
(320)	(1,507)	ذمم مدينة أخرى ومصروفات مدفوعة مقدماً
8,382	5,743	أرصدة الخدمة السابقة والإفترضية
4,306	3,784	قروض المشتركين في نظام التقاعد
147	8,543	قروض استبدال المعاش
25,954	(12,588)	مصروفات مستحقة ومطلوبات أخرى
(170,934)	(382,415)	صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة التشغيلية
(159,817)	(909,215)	الأنشطة الاستثمارية
(228)	(550)	شراء استثمارات في أوراق مالية
(793)	(223)	إضافات إلى استثمارات عقارية
273,508	1,080,499	شراء معدات وأثاث
40,766	35,402	مقبوضات من بيع استثمارات في أوراق مالية
347	258,182	أرباح أسهم مستلمة
55,699	46,869	صافي الاستلام من ودائع
4,677	3,227	فوائد مستلمة
214,159	514,191	إيرادات الاستثمارات العقارية المستلمة
		صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية
(75)	(75)	الأنشطة التمويلية
(556)	(392)	أرباح أسهم مدفوعة من قبل شركات تابعة لحصص غير مسيطرة
(631)	(467)	مدفوعات التزامات إيجار
		صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة التمويلية
42,594	131,309	صافي التغير في النقد وما في حكمه
113,621	156,215	النقد وما في حكمه في 1 يناير
156,215	287,524	النقد وما في حكمه في 31 ديسمبر

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 41 جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية الموحدة.

الهيئة العامة للتأمين الإجتماعي

إيضاحات حول

البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020

1. تقرير المنشأة

تأسست الهيئة العامة للتأمين الإجتماعي ("الهيئة") في 1 مارس 2008 وفقاً لقانون رقم (3) لسنة 2008. تم تأسيس الهيئة عن طريق دمج الهيئة العامة لصندوق التقاعد ("صندوق التقاعد") والهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية ("التأمينات الإجتماعية"). إن المكتب المسجل للهيئة هو ص.ب. 5250، المنامة، مملكة البحرين.

تم تأسيس صندوق التقاعد بتاريخ 1 أكتوبر 1975 وفقاً لقانون التقاعد رقم (13) لسنة 1975 وهو المسئول عن إدارة الأموال لتوفير المعاشات التقاعدية والمزايا الأخرى ذات الصلة لموظفي القطاع العام في مملكة البحرين. هذا النظام هو نظام مزايا التقاعد المحددة والمشار إليه في البيانات المالية الموحدة كخطة القطاع العام.

تم تأسيس الهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية بتاريخ 1 أكتوبر 1976 وفقاً للمرسوم الأميري رقم (24) لسنة 1976، وهي المسئولة عن إدارة الأموال لتوفير المعاشات التقاعدية والمكافآت الأخرى ذات الصلة لموظفي القطاع الخاص في مملكة البحرين. هذا النظام هو نظام مزايا التقاعد المحددة والمشار إليه في البيانات المالية الموحدة كخطة القطاع الخاص. كما أنها المسئولة عن إدارة نظام التأمين ضد التعطل وفقاً لقانون رقم (78) لسنة 2006.

الصناديق وسياسة التمويل

إن الهيئة هي المسئولة عن إدارة وتشغيل خطط صناديق التقاعد. فيما يلي أدناه ملخص للخطط وترتيبات التمويل:

الخطة	التمويل	القانون الواجب التطبيق	التغطية
القطاع العام*	البحرينيين: <u>التقاعد</u> الموظف 6% أصحاب العمل 15%	قانون التقاعد رقم (13) لسنة 1975*	البحرينيين: الشيخوخة والعجز والوفاة
	<u>إصابة العمل</u> أصحاب العمل 3%		إصابة العمل
	غير البحرينيين: <u>إصابة العمل</u> أصحاب العمل 3%		غير البحرينيين: إصابة العمل
القطاع الخاص*	البحرينيين: <u>التقاعد</u> الموظفين 6% أصحاب العمل 9%	المرسوم رقم (24) لسنة 1976*	البحرينيين: الشيخوخة والعجز والوفاة
	<u>إصابة العمل</u> أصحاب العمل 3%		إصابة العمل
	غير البحرينيين: <u>إصابة العمل</u> أصحاب العمل 3%		غير البحرينيين: إصابة العمل

الهيئة العامة للتأمين الإجتماعي

إيضاحات حول

البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020

1. تقرير المنشأة (يتبع)

الخطة	التمويل	القانون الواجب التطبيق	التغطية
أعضاء مجلسي الشورى والنواب وأعضاء المجالس البلدية (حتى ديسمبر 2018) **	<u>التقاعد</u> الموظف 10% صاحب العمل 20%	المرسوم رقم (32) لسنة 2009 المعدل بمرسوم بقانون رقم (45) لسنة 2018***	البحرينيين: الشيخوخة والعجز والوفاة
	<u>إصابة العمل</u> أصحاب العمل 3%		البحرينيين: إصابة العمل

* بتاريخ 13 يوليو 2020، تم إصدار مرسوم بقانون رقم (21) لسنة 2020 بشأن صناديق ومعاشات التقاعد في القوانين والأنظمة التقاعدية والتأمينية، والذي دمج صندوقي القطاعين العام والخاص بموجب قانون التقاعد رقم (13) لسنة 1975 والمرسوم بقانون رقم (24) لسنة 1976، على التوالي، في صندوق واحد موحد تحت إسم "صندوق التقاعد والتأمينات الاجتماعية".

** بتاريخ 25 سبتمبر 2018، تم إصدار مرسوم بقانون رقم (45) لسنة 2018 ليحل محل قانون رقم (32) لسنة 2009 ويكون ساري المفعول ابتداء من دور الانعقاد الأول للفصل التشريعي الخامس لأعضاء مجلسي الشورى والنواب، وأعضاء المجالس البلدية. وفقاً لذلك، أوقف صندوق أعضاء مجلسي الشورى والنواب وأعضاء المجالس البلدية تحصيل مساهمات الأعضاء في 2019، ومع ذلك، فإن الهيئة مستمرة بدفع مزايا التقاعد للأعضاء والمستفيدين المؤهلين وفقاً للمرسوم بقانون رقم (45) لسنة 2018.

بالإضافة لما تقدم، إن الهيئة مسؤولة عن إدارة صندوق التأمين ضد التعطل وفقاً لقانون رقم (78) لسنة 2006. خلال السنة، واستناداً إلى الرأي القانوني الذي تم الحصول عليه من هيئة التشريع والرأي القانوني، أقرت الهيئة فصل صندوق التأمين ضد التعطل عن البيانات المالية الموحدة لصناديق التقاعد الخاضعة لإدارة الهيئة. وبالتالي، فإن هذه البيانات المالية الموحدة لا تشمل النتائج المالية لصندوق التأمين ضد التعطل، وتم تعديل البيانات المالية الموحدة للسنوات السابقة لتصحيح هذه التغييرات. فيما يلي ملخص لترتيبات التمويل لصندوق التأمين ضد التعطل:

الخطة	التمويل	القانون الواجب التطبيق	التغطية
صندوق التأمين ضد التعطل	البحرينيين وغير البحرينيين: الموظف 1% صاحب العمل 1% الحكومة 1%	المرسوم بقانون رقم (78) لسنة 2006	البحرينيين: الأشخاص العاطلين عن العمل

تقرير المنشأة:

المنشأة التي أعدت هذا التقرير لأغراض هذه البيانات المالية الموحدة هي صناديق التقاعد للهيئة (خطط مزايا ما بعد التقاعد)، وتستنني الأنشطة الأخرى التي تعكس إدارة الصناديق الأخرى عدا صناديق التقاعد، وأنشطة مدفوعات الضمان الاجتماعي من قبل الهيئة ("مدير الصندوق"). هذه الأنشطة لا تمثل جزءاً من هذه البيانات المالية الموحدة، ويتم رفع التقارير عنها وإدارتها بشكل منفصل. أي مبالغ مستحقة من الحكومة لتعويض تمويل مثل هذه الأنشطة، إن وجدت، يتم عكسها كمطالبات ضمن بند ذمم مدينة أخرى (راجع إيضاح 17).

لقد تم اعتماد البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020 من قبل مجلس إدارة الهيئة بتاريخ 8 يونيو 2021.

الهيئة العامة للتأمين الإجتماعي

إيضاحات حول

البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020

1. تقرير المنشأة (يتبع)

الشركات التابعة

تشتمل البيانات المالية الموحدة نتائج الهيئة (والتي تشمل صندوق التقاعد والتأمينات الاجتماعية وصندوق التقاعد لأعضاء مجلسي الشورى والنواب والمجالس البلدية) وشركاتها التابعة التشغيلية (المشار إليهم معاً "المجموعة"). تقوم المجموعة فقط بتوحيد شركاتها التابعة التشغيلية التي يتمثل هدفها وأنشطتها الرئيسية في تقديم الخدمات ذات العلاقة بدعم الأنشطة الاستثمارية للهيئة. تعتبر جميع الشركات التابعة الاستثمارية الأخرى كاستثمارات تظهر بالقيمة العادلة. كما في 31 ديسمبر، يوجد لدى الهيئة الشركات التابعة التشغيلية الآتية:

نسبة حصة الملكية		بلد التأسيس	إيضاح
2019	2020		
100.00%	-	البحرين	(أ)
75.00%	75.00%	البحرين	(ب)
75.00%	75.00%	البحرين	(ج)

الشركات التابعة

شركة أملاك الهيئة العامة للتطوير ذ.م.م.

شركة إدارة الأصول ش.م.ب (مقفلة)

شركة قلالي للتطوير العقاري ذ.م.م.

(أ) شركة أملاك الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي للتطوير ذ.م.م.

تم تأسيس شركة أملاك الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي للتطوير ذ.م.م ("أملاك") من قبل الهيئة لتوفير الدعم التشغيلي في إدارة محافظة الاستثمارات العقارية، وتشارك بشكل أساسي في إدارة الاستثمارات العقارية للهيئة وصندوق التقاعد العسكري.

خلال السنة، واعتباراً من 1 يناير 2020، مرر مجلس إدارة الهيئة في اجتماعه الذي عقد بتاريخ 28 يناير 2020 قراراً لنقل مسؤولية إدارة وتشغيل أملاك إلى مجلس إدارة شركة إدارة الأصول ش.م.ب (مقفلة)، والتي وافقت في حينه على الاستحواذ على رأس مال أملاك بالكامل اعتباراً من 1 يناير 2020. كما في تاريخ هذه البيانات المالية الموحدة، تم الانتهاء من الاستحواذ بصورة جوهرية، إلا أنه لا تزال الإجراءات الرسمية النهائية جاري العمل على اكتمالها، بما في ذلك تحديث النظام الأساسي، وسجلات السجل التجاري، والأمور الأخرى ذات الصلة.

(ب) شركة إدارة الأصول ش.م.ب (مقفلة)

تم تأسيس شركة إدارة الأصول ش.م.ب (مقفلة) ("أصول") لتشارك في إدارة والتعامل مع الأدوات المالية بصفة أصيل ووكيل وتقديم الخدمات الإدارية والاستشارية فيما يتعلق بالأدوات المالية ومباشرة تعهدات الاستثمار الجماعي للهيئة.

تعمل أصول في مملكة البحرين بموجب ترخيص شركة استثمارية (الفئة 1) الصادرة عن مصرف البحرين المركزي.

(ج) شركة قلالي للتطوير العقاري ذ.م.م.

خلال السنة، قرر مجلس إدارة المجموعة في اجتماعهم المتعدد بتاريخ 14 إبريل 2020 وقف العمليات وتصفية شركة قلالي للتطوير العقاري ذ.م.م. وتبعاً لذلك، تم تصفية الشركة خلال السنة.

الهيئة العامة للتأمين الإجتماعي

إيضاحات حول

البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020

2. الوضع الإكتواري

قامت الهيئة بتعيين خبير إكتواري مستقل، لإجراء تقييم على خططها التقاعدية كما في 31 ديسمبر 2020، وذلك باستخدام طريقة الوحدة المقدرّة. تشير التقييمات التي تم إجرائها للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2020 و 31 ديسمبر 2019 إلى وجود التزامات إكتوارية غير ممولة. تعهدت حكومة مملكة البحرين بالوفاء بأي التزامات إكتوارية غير ممولة في المستقبل عندما يحين موعد استحقاقها.

تتطلب الطريقة المستخدمة لاحتساب القيمة الإكتوارية الحالية لمنافع التقاعد المستحقة وفقاً لبنود وشروط الخطط في 31 ديسمبر 2020 بأن يتم احتساب الالتزامات الإكتوارية على أساس القيمة الحالية للمنافع المستحقة بتاريخ إجراء التقييم، مع الأخذ في الاعتبار الأجر النهائي للأعضاء الذين مازالوا في الخدمة. تم استخدام معدل خصم بنسبة 6% سنوياً (2019: 6% سنوياً)، بما يتفق مع العوائد الاستثمارية الطويلة الأجل المتوقعة للهيئة.

لقد بلغ العجز غير الممول للهيئة 9,370 مليون دينار بحريني كما في 31 ديسمبر 2020 (2019: 14,353 مليون دينار بحريني). من أجل الحد من هذا العجز غير الممول، تم إصدار مرسوم بقانون رقم (21) لسنة 2020 والذي دمج صناديق القطاعين العام والخاص، وأوقف الزيادة السنوية للمعاشات التقاعدية البالغة 3% وغيرها من المميزات الأخرى. وكان لمتطلبات القانون أثراً جوهرياً في خفض الالتزامات الإكتوارية كما في 31 ديسمبر 2020، مقارنةً بنهاية السنة السابقة، والذي بلغ حوالي 6,165 مليون دينار بحريني.

بالإضافة للمذكور أعلاه، ولخفض صافي العجز غير الممول، اتخذ مجلس إدارة الهيئة عدد من الإجراءات منها:

- 1) العمل على تنمية وتنويع الاستثمارات لتحقيق عائد مجز لدعم مصادر التمويل؛
 - 2) التوصية على زيادة الاشتراكات لتناسب مع مزايا المعاشات التقاعدية المدفوعة؛ و
 - 3) التوصية بإجراء إصلاحات رئيسية لأنظمة التأمين الإجتماعي والتقاعد بما في ذلك زيادة الاشتراكات، سنوات الخدمة والحد الأدنى لسن التقاعد من أجل إستدامة الصناديق.
- فيما يلي الالتزامات الإكتوارية وصافي الالتزامات للهيئة في 31 ديسمبر. تم دمج صناديق القطاعين العام والخاص القابلة للمقارنة في السنة السابقة المعروضة أدناه لتتماشى مع عرض السنة الحالية:

المجموع	صندوق أعضاء مجلسي الشورى والنواب وأعضاء المجالس البلدية	صندوق التقاعد والتأمينات الاجتماعية	2020
مليون دينار بحريني	مليون دينار بحريني	مليون دينار بحريني	
3,136	116	3,020	صافي موجودات الصناديق
(11,863) (643)	(82) -	(11,781) (643)	الالتزامات الإكتوارية للصندوق: مكتسبة غير مكتسبة
(12,506)	(82)	(12,424)	مجموع الالتزامات الإكتوارية
(9,370)	34	(9,404)	الالتزامات (غير الممولة)/ الممولة

الهيئة العامة للتأمين الإجتماعي

إيضاحات حول
البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020

2. الوضع الإكتواري (يتبع)

2019		
المجموع	صندوق أعضاء مجلسي الشورى والنواب وأعضاء المجالس البلدية مليون دينار بحريني	صندوق التقاعد والتأمينات الاجتماعية مليون دينار بحريني
3,340	121	3,219
(16,808) (885)	(122) -	(16,686) (885)
(17,693)	(122)	(17,571)
(14,353)	(1)	(14,352)

صافي موجودات الصناديق
الالتزامات الإكتوارية للصندوق:
مكتسبة
غير مكتسبة
مجموع الالتزامات الإكتوارية
الالتزامات الغير ممولة

فيما يلي الحركة في الالتزامات الإكتوارية للهيئة للسنوات 2019 و 2020:

2020			المرجع
المجموع	صندوق أعضاء مجلسي الشورى والنواب وأعضاء المجالس البلدية مليون دينار بحريني	صندوق التقاعد والتأمينات الاجتماعية مليون دينار بحريني	
17,693	122	17,571	
1,041	7	1,034	أ
372	-	372	ب
(689)	(5)	(684)	ج
(6,165)	(42)	(6,123)	د
254	-	254	هـ
12,506	82	12,424	

الالتزامات الإكتوارية في 1 يناير
الزيادة في تكلفة الفوائد
الزيادة في تكلفة الخدمة
المزايا المدفوعة
الربح الإكتواري - التغيير في فرضية زيادة
المعاشات التقاعدية
التسوية الإكتوارية
الالتزامات الإكتوارية في 31 ديسمبر

الهيئة العامة للتأمين الإجتماعي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020

2. الوضع الإكتواري (يتبع)

المجموع	صندوق أعضاء مجلسي الشورى والنواب وأعضاء المجالس البلدية	صندوق التقاعد والتأمينات الاجتماعية	المرجع	2019
مليون دينار بحريني	مليون دينار بحريني	مليون دينار بحريني		
17,435	116	17,319		الالتزامات الإكتوارية في 1 يناير
1,024	7	1,017	أ	الزيادة في تكلفة الفوائد
372	-	372	ب	الزيادة في تكلفة الخدمة
(718)	(6)	(712)	ج	المزايا المدفوعة
(420)	5	(425)	د	التسوية الإكتوارية
17,693	122	17,571		الالتزامات الإكتوارية في 31 ديسمبر

شرح البنود المذكورة أعلاه التي تظهر التغيرات في الالتزامات الإكتوارية هي كالتالي:

أ) الزيادة في تكلفة الفوائد

تمثل هذه تكلفة الفوائد المستحقة لمدة سنة واحدة على الالتزامات الإكتوارية كما في 31 ديسمبر 2020 والمحسبة بمعدل 6% سنوياً (2019: 6% سنوياً).

ب) الزيادة في تكلفة الخدمة

تمثل هذه تكلفة المزايا الإضافية المستحقة فيما يتعلق بسنة إضافية واحدة من الخدمة للموظفين المؤمن عليهم والمشمولين في نظام التقاعد من قبل الهيئة.

ج) المزايا المدفوعة

يمثل هذا المبلغ انخفاض في الالتزامات الإكتوارية نتيجة للمبالغ المدفوعة للمستفيدين خلال السنة.

د) الربح الإكتواري - التغيير في فرضية زيادة المعاشات التقاعدية

الربح الإكتواري يتعلق بالتغيير في التزامات المزايا المحددة نتيجة للتغيرات الناتجة عن المرسوم بقانون رقم (21) لسنة 2020، والذي أوقف الزيادة السنوية للمعاشات التقاعدية البالغة 3%. وبالتالي، لم يفترض حساب الالتزامات الإكتوارية أي زيادة اعتباراً من 1 يناير 2021، ونتج عن ذلك ربح بمبلغ 6,165 مليون دينار بحريني. الربح الإكتواري افترض عدم وجود زيادة عبر جميع المتقاعدين، إلى حين انتهاء الهيئة من دراسة ما إذا كان أي من المتقاعدين يجب أن يكون مستحقاً لأي من الزيادات.

هـ) التسوية الإكتوارية

تتعلق التسوية الإكتوارية بالتغيير في التزامات المزايا المحددة نتيجة للتغييرات في القانون، وفي بيانات المشتركين في الصناديق بما في ذلك نمو متوسط الراتب، والسن عند التقاعد، وعدد المعالين، ومعدل العمر المتوقع، والفرضيات الأخرى.